المعيار 9IFRS الأدوات المالية الاعتراف و القياس

مصطلحات الأساسية بالمعيار:

تاريخ التعامل: هو التاريخ الذي تلتزم به المنشأة بشراء أو بيع الأصل المالي و الذي يتضمن الاعتراف بأصل سيتم استلامه أو مطلوب سيتم دفعه في تاريخ العملية.

تاريخ التسوية: التاريخ الذي سيتم به تحويل الاصل للمنشأة والعكس

التحوط :اجراء يتخذ للتخفيف من اثار التعرض لمخاطر التغيرات في الاسعار ومعدلات الفائدة

القياس الاولي: يتم الاعتراف الاولي بالاصول الماليه في قائمه المركز المالي عند تعاقد المنشاة لشراء او بيع اصول ماليه ويتم استخدام تاريخ التعامل او تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والاثبات في الدفاتر.

يتم تصنيف الأداة المالية بناء على:

-نموذج الأعمال للأداة المالية

- التدفقات النقدية الناشئة عن العقد

تصنف الاصول المالية الى: -الاصول المقيمة بالتكلفة المطفأة

- الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

- اصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وتشمل المشتقات

يصنف الاصل المالي ضمن فئه الاصول المالية بالتكلفة المطفأة: عند تحقق الشرطين :

-نموذج الاعمال يهدف الى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية

- ان تعطي الأداة المالية للحق باستلام التدفقات نقدية المتعلقة بأصل الدين وفوائده في تواريخ محدده.

لا يلزم المعيار وفق هذا التصنيف بالاحتفاظ بالأداة المالية إلى تاريخ الاستحقاق دون البيع ولكن بالنظر الى عدد عمليات البيع ان كانت غير عادية فيجب اعاده تقييم نموذج اعمال المحفظة والتأكد من انها محتفظ بها لغرض تحصيل التدفقات النقدية.

- يسجل الاصل المالي وفق طريقه التكلفة المطفاة بالقيمة العادلة ابتداء وتضاف التكلفة المباشرة للمعاملة.

القياس اللاحق:

الاصول بالتكلفة المطفأة: يتم استنفاذ علاوة أو خصم الشراء باستخدام طريقه معدل الفائدة للأصل

للأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر: بالقيمة العادلة مع اثبات التغير في قيمته واظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الاخر كبند مستقل

للأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغيير في قيمتها على قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر غير محققه .

اعاده تصنيف الاصول المالية: عند قيام المنشأة بتغيير نموذج الاعمال لإدارة الاصول المالية فيجب عليها تصنيف الاصول المتأثرة مع الالتزام بأمرين:- تطبيق إعادة التصنيف الاثر المستقبلي من تاريخ غاده التصنيف عدم تعديل اي مكاسب او خسائر بما في ذلك مكاسب وخسائر الهبوط او الفوائد المثبته سابقا

اعاده التصنيف من فئه القياس بالتكلفه المطفأة :

1-الى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسائر: فانه يتم:

- قياس الاصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف

- الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق و القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة

2-الى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر : فإنه يتم:

-قياس الاصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ اعاده التصنيف

-الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجه عن الفرق بين قيمه الدفتريه للاصل المالي السابق والقيمه العادلة ضمن الدخل الشامل الاخر

اعاده تصنيف من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

1- **الى فئه القياس بالتكلفة المطفأة:** فانه يتم :

-اعاده تصنيف الاصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة القياس

- ازاله المكاسب والخسائر المجمعة المثبتة ضمن الدخل الشامل وتعديل القيمة العادلة للاصل المالي بها في تاريخ إعادة التصنيف

2- **الى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسائر** فانه يتم :

-الاستمرار بقياس القيمه العادلة لاصل المالي

- اعاده تصنيف المكاسب و الخسائر المجمعة والمثبته ضمن الدخل الشامل الاخر من حقوق الملكية الى الربح و الخسارة في تاريخ إعادة التصنيف

اعاده التصنيف من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:

1- **الى فئة القياس بالتكلفة المطفأة:** فانه يتم :اعتبار القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف مساوية لاجمالي المبلغ الدفتري للاصل المالي

2- **الى فئه القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل الاخر:** فانه يتم : الاستمرار بقياس القيمة العادلة للاصل المالي

-عند الغاء اصل المالي بمجمله فان الفرق بين المبلغ الدفتري والعوض المستلم يجب اثباته ضمن الربح والخساره

-لا يجوز للمنشأة أن تعيد تصنيف أي التزام مالي

المشتقات المالية والتحوط(Derivatives & Hedging)

وفقاً لمعيار الأدوات المالية(IFRS 9) ، هناك أربع أنواع للمشتقات المالية نلخصها بإيجاز فيما يلي:

1. **العقود الآجلة :**وهي تعتبر أبسط أشكال المشتقات المالية، وهي اتفاق بين طرفين على بيع شيء محدد في تاريخ لاحق وبسعر محدد الآن، ويستخدم هذا العقد في أغراض عدة أهمها التحوط والمضاربة.
2. **العقود المستقبلية :**وهي تشابه العقود الآجلة في أنها اتفاق بين طرفين لبيع سلعة معينة في المستقبل، ولكنها تختلف عنها في كونها يتم إدراجها في البورصة، ويتم تسويتها على أساس يومي، الأمر الذي يقلل من المخاطر الائتمانية للطرف الآخر.
3. **عقود الخيارات :**وهي نوعان خيار البيع وخيار الشراء وتختلف عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة، حيث أن التزامات الطرفين لم تكن متماثلة، حيث يلزم العقد أحد أطرافه بالبيع والشراء، بينما يعطي الطرف الآخر ميزة الخيار بين تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد، وهذا مقابل علاوة يحصل عليها الطرف الملزم.
4. **عقود المبادلة :**وهي أكثر أنواع المشتقات المالية تعقيداً في السوق، وهي عبارة عن اتفاقيات على تبادل مستقبلي للتدفقات النقدية، أو لأصل معين يمتلكه أحد الطرفين مقابل أصل أو تدفق نقدي يمتلكه الطرف الآخر، وذلك وفقاً لصيغة معينة تم تحديدها مسبقاً. ومن خلال عقود المبادلة تستطيع الشركات تجنب مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.